

مشيخة آل سعدون في المنتفق

وسبب انحلالها

La Principauté des Sédûn au Montéfiq.

كانت جملة آل شيب القرشين العاشمين العلويين (١) تتألف من اعضاءها منذ امد بعيد على ادارة شؤون ديرة (٢) المنتفق المترامية الاطراف ثم نبع في احفاد شيب سعدون المحدث الملقب واخوه عبدالله في منتصف القرن الثامن عشر وقد تنقلت تلك الحقبة مشيخة (٣) مشيخة (٤) وبالتصغير من آل صقر (٥) ويندر (٦) من آل عزيز (٧) واول غيرهما في فترات قصيرة لا يعبأ بها وجميعهم من آل شيب، ومن بعد سعدون وعبدالله كانت الحكومة العثمانية تسند المشيخة تارة الى ناصر آل سعدون وطورا الى تويني عبدالله (٨) ومن بعد ناصر الى تويني محمود حسبا تدعوا اليها بصلحتها وجاء ان الحكومة اسندت المشيخة مرة الى نجم اخي تويني (٩) ولم يستقم قريبا ولم تقف الاخيرا الحكومة من اسناد المشيخة الى احفاد ناصر دون غيرهم .

١١١١ وقد وردت هذه النسبة ايضا في مختصر مطامح السعود الحلواني المطبوع في يومي سنة ١٣٠٤هـ (١٨٨٦م) ص ٢٢٢. بكسر الدال وفي اصطلاحهم القنطرة او الديار او الاراضي الواسعة زراعية كانت او غيرها (٣) الزعامة الكبيرة او الكبيرة (٤) ذكره بخطوط -ندي تركي قديم . وهو صيغ الحجوم فيه وقام العراقي بايجاز يتدنى من سنة ١١٦٠هـ (١٧٤٧م) الا انه ناقص الاول وينقصه ايضا بعض الصحائف في مطاوعه وينتهي في سنة ١١٦٤هـ (١٧٥٠م) وكذلك ذكره وذكر سعدونا اوتو (٥) في رحلته لمطواعة في باريس سنة ١٧٤٨م (٦) و ما بعدها (٥) عن احد الروايات (٦) ذكره بخطوط (٧) عن احد الروايات (٨) عن مختصر مطامح السعود وعن دوسة الوزراء التركية ووضيف الى مقاله لاديب رزوق عيسى عن هذا الكتاب (ل.ع. ٤: ٣٠٦) ان هووا HUART مؤلف كتاب « نداد في لازمة الحديثة » Pagdad dans les temps modernes قال في مقدمته ص ٥ ان طرمة الكتاب كانت قد اطلقت ولم يبق منها الا ثلاث نسخ واحده منها عند السفنرقي شيفر Schefer ولا اني اظن انه قد خال في الكلام لاذ كانت قد رابت نسخة من المطبوع عند حدي بك سليل لسرة بابان التركية . وفترات وصف نسخة اخرى عرضها للبيع في لبيك الكتي هارلسونتر في احدي توامه ان سنة ١٩٢٦ للرقمة ٤٠٥ تحت ١٤٢٥٥٠٠ (١١) مختصر مطامح السعود ص ٤٣

وكان الشيخ السعوني - ولاسيما بعد انقراض ولاية العراق المماليك (١) [الكولمن او الكولمند] - يتعهد للحكومة بتأدية بدل سنوي من النقود ويقال انه في بعض الاوقات كان يضاف اليها الحصن الجياد عما يجنيه الشيخ من غلات الارض عن خراجها الشرعي ومن الضرائب والرموم والنكال (٢) وغير ذلك . واما البدل فانه كان يتقرر بنمة الشيخ في نتيجة مزايده تدعو اليها الحكومة فتمسند

(١) كان انقراضهم سنة ١٢٤٧ هـ : على يد الوالي لازعلي رضا بنشا في ٨ ربيع الاخر للوافق ليلة ١٦ ايلول سنة ١٨٣٦ م (عن تقيوم وقايع وهي جريدة الحكومة الرسمية التي كانت تصدر في الاستانة في اورقة الثانية من الورقتين التين تقدمتا الممد الاول المؤرخ ٢٥ جادى الاولى سنة ١٢٤٧ وعن رسالة ثابت من ٨٩ و٨٨ هـ

(٢) هو مايسميه القانون العراقي بالفراغ . والخدمة مجهولة اليوم في الاستعمال وقد ذكرتها في ذلك العهد جريدة الحكومة المسماة الزوراء في عددها ١١ في ١٦ جادى الاولى سنة ١٢٨٩ هـ (١٨٦٩ م) بقولها : «... واذا قل شخص شخصاً آخر فمراجهته ومحاكمته لا يجري على وجه الحق بل يعطى القاتل الف شامى (الشمى عبارة عن عشرة قروش) [اي عشر الليرة العثمانية من الليرات الذهبية ي.ن.س.] الذى هو بحكم المتاد المسمى «نكال» للشيوخ وبذلك يحل سبيله » وقالت في المدد عنه في حقل آخر : «... ومع هذا بلغ [عند عثمانى المنتفق] خلاف ذلك [خلافاً للشرع والقوانين السلطانية المستندة اليه] [ملا... القاتل (في تلك المشائر) لا يكون اجراء مراسته اشريعية مع ورثة المقتول . وبذلك النكال يؤخذ من القاتل الف شامى ويكون نخلته واطلاقه . اهـ

قلت ان هذا القول نقول مبتور كأن لاشي على الفجار (متدة على الحيم والفجار قاتل الغير بيده) غير النكال ولقد شوه هذا القول الحقيقة وهي ان الشيخ كان يلزم به « الفصل » (الدية من المال مع تزويج امرأة او اكثر لورثة المقتول لتطبيب القلوب والمجادلات ودية القاتل او القاتل وبنته القريب او القاتل وعشيرته وفضا لعادات المتعارفة بينهم مع تادية النكال . واذا اختلف الفريقان في امر وقوع الجريمة او في مقدار الفصل وتوجهه وغير ذلك فان الشيخ او من يقوم مقامه كان بأمرهما يتحكيم حكم بسموه فريضة (ويقال له عارضة ايضا ويجمع على عواريف وفرائض) او فريضتين . والم يتفق الفريقان بين لوما الشيخ او وكيله الفريضة او يحلل أمر التمهين الى أحد كبار القوم فيعينه ويقضى الفريضة بين الشخصين ثم ينفذ الحكم مع تادية النكال اذا ثبتت الجريمة .

واذا عدنا الى الصدد تبدي ان النكال ليس بخاص بالفراغ التي تعرض لسبب القتل فخط كما بان من جريدة الزوراء بل ان الضمة كانت تطابق على الفريضة والفرض من الفراغ والنكال عرض وحده في الماضي والحاضر وهو المبررة لمن في نفسه السؤ . والفرق بين

المشخنة الى من تراه ملائما لمصلحتها تبعاً للاحوال بغض النظر عن زيادة البدل وكان يسمى المتعهد بالملك « شيخاً » بل « شيخ (١) المشايخ » فهو شيخ لانه من بيت الشيخ السالف و « شيخ المشايخ » لانه في الزمن عينه شيخ اخوانه واسرته و شيخ مشايخ اثلاث المنتفق وهي :

١ - مشيخة ثلث بني مالك وما يلحق به . من ذلك مشيخة بني سد (بفتح السين وتشديد الدال وهم بنو اسد) المربوطة احياناً وفي بعض الشؤون مشيخة المنتفق مباشرة .

٢ - مشيخة ثلث الاجود ويلحق به ايضا مشيخة بني حكيم (تصغير حكيم بفتح الحاء والكاف) في بعض الاحيان كرابطة مشيخة بني سد بمشيخة بني مالك او اقل من تلك الرابطة في شؤونها وازمانها .

٣ - مشيخة ثلث بني سعيد [٢]

الذكال والفرامة ان الذكال كان يتقاضاه الشيخ المتقصد للمشيخة والمسؤول عن الامن العام وقد اوتي الحكم في عشاره للنتفق فهو عرامة تأخذها الحكومة بالواسطة ضمن البدل المتعهد به الشيخ وان الفرامة تعرضها اليوم الحكومة مباشرة فتتقاضاها .

ولقد مر على زمن الذكال وعهد المشيخة ثبف ونصف قرن وجاء اخبار « نظام دعاوي العشار المدنية والجزائية لسنة ١٩١٨ » (الذي ائتمته الحكومة بقانون في سنة ١٩٢٤ سنة قانون تعديله) بنص على اتباع عادات العشار في دعاويهم وحسبها حسماً « ووفقاً لتخصيتهم » لفصل النزاع الذي يخص افراد العشار وفقاً للمادة البدوية « والموظف الاداري المخولة له رؤية هذه الدعاوي أن « يقع المحاكم النظامية المدنية والجزائية » من النظر في هذه الدعاوي « اذا ظهر له ان احد الخصمين في إحدى الدعاوي فرد من العشار وترأى له ان يحسم الدعوى وفق المادة البدوية اقرب الى رضى الطرفين ورفع النزاع رفعاً تاماً مما لو حسبتها للمحاكم النظامية المدنية والجزائية سواء اقيمت الدعوى في المحاكم المدنية او الجزائية او لم تقم » وبناء على هذه السلطة ترى ان الموظف الاداري لا يجوز لونه المحاكم في المنتفق ان ينظر في الدعاوي الجزائية ولو كان احد الخصمين من الحضرة الا في احوال نادرة و اقل من ذلك اذا كان الحصان من العشار وكذلك قل عن الدعاوي الجنائية القائمة بين العشار وبين افرادها وقد لايس شئ من هذا المنع في مثل هذه الدعاوي الجنائية القائمة بين الحضرة و افراد عشار . فهل من مترك للزوراء في انتقادها ايام عادات العشار في ذلك العهد .

(١) سياتي ذكر شيخ المشايخ في ما يأتي من الكلام (٢) ومن كان دون هؤلاء الشيوخ فهو « رئيس » او « نايب » ويطلق على الكبير والصغير منهم ويأتي بعده المدوب» ويقال له « الفرس » في بعض الاحيان .

ولما كان قد زال حكم الولاية للمالك كما أسلفنا وذلك على يد لازعلي رضا باشا الذي دامت ولايته الى سنة ١٢٥٨ هـ (١٨٤٢م) اوفدت الحكومة خلفا له في ذلك العام محمد نجيب باشا فقدم الى العراق « وهو ملتزم الخطة البغدادية مع البصرة وراوندوز مقطوعا ببديل هو خمسون الف كيس » (١) ويظهر من هذا الاقطاع انه لم يبتق شي من تبشير الاصلاح الموعود به في الخط الهمايوني المقروء في كلبخانه (بكاف فارسية مضمومة واسكان اللام) في سنة ١٢٥٥ هـ (١٨٣٩م) إلا انه جاء بعد ذلك « ان مسلك الرؤساء المرقومين [آل سعدون] وحر كاتهم جلب نظر دقة واهمية الباي العالي وبناء على هذا نصب نفس الاهتمام لاستخلاص المحلك المزبور من ايديهم تدريجا » (٢) وفي شهر رمضان سنة ١٢٦٥ هـ (١٨٤٨م) « صدر الفرمان السلطاني بجلب نجيب باشا الى الآستانة واسندت ولاية آيالة بغداد الى المشير صاحب النولة عبيد باشا لما له من الاطلاع الواسع على احوال هذه الآيالة وتبويله وال خاص بآيالة البصرة اذ انها من الولايات التي يجب الاعتناء بها اعتناء تاما لتمشية امورها تمشية حسنة على ان تبقى نظارة والى بغداد عليها مع دوام ربط شؤونها الحسائية بآيالة بغداد : وعين البصرة صاحب العطفة راعب باشا » (٣) « والسبب تحويل هذا الباشا الى آيالة جزائر بحر الروم عين مكانه معشوق باشا من اصحاب رتبة مير ميران في شهر شوال سنة ١٢٦٥ هـ (٤) (١٨٤٨م) « واعزم الى البصرة . والباشا المشار اليه وان هو اجري المتصرفية (٥) في البصرة كم سنة لكن كانت المحال التي اجري فيها التثوذ والحكومة عبارة عن نفس البصرة والمناي وكردلان [بكاف فارسية مفتوحة وسكون الراء وقتح الدال] وكان شغلها كناية عن القويات (٦) »

ومن الاصلاح الذي كان قد وعده في خط كلبخانه انه صدرت لارادة

- (١) الزوراء عدد ٥٦٦ في ٢١ شعبان سنة ١٢٩٧ (١٨٧٥م) والسكس في ذلك العهد خمسة غرض فيها اى خمس ايرات عثمانة ذهب (٢) الزوراء عدد ٥٦٦ في ٤ شعبان سنة ١٢٩٢ (٣) تقويم وقايع عدد ٤٠٩ في ١١ رمضان سنة ١٢٦٥ . ١٨٤٨م عمربا وملخصا (٤) تقويم وقايع عدد ٤١١ في ٢٤ شوال سنة ١٢٦٥ (٥) يظهر ان هذه الآيالة غدت متصرفية بعد مدة وجيزة وما يؤيد قول الزوراء هذا انه جاء في تقويم وتايع في العدد ٤٦٧ المؤرخ ١١ رجب سنة ١٢٦٨ (١٨٥١م) انها متصرفية ٦٦ الزوراء عدد ٥٦١

السنة القاضية بتأليف مجلس كبير في كثير من الولايات. وفي رمضان سنة ١٢٦٧هـ (١٨٥٠م) صدرت الأرادة أيضا بتأليف مثل هذا المجلس في بغداد ونصبت له رئيسا سالك افندي وقتردار طرابزون (١)

وفي ذي القعدة سنة ١٢٦٨هـ عين الكوزلكلي (ذي المنظرات) محمد رشيد باشا واليا على ايالة بغداد ومشيرا لفيلق الحجاز وال عراق (٢) فاتفق بالرأي القائل بالاستيلاء على مشيخة آل سعدون فوجه نظرا شطرا وبار المنتفق لتديرها حكومته مباشرة. تلك الديار التي كثيرا بانها كانت قوى الولاية اسلافه. حينما كانت هذه الاضلاع في حالة تؤدي بهم الى النزول على ارادة زعيم لا يرضيهم سلوكه.

حقق هذا الوالي نظرا الى ديار المنتفق فبان له انه من العسر المتعذر وضع يده عليها باجمها فورا بخطوة واحدة دون تمهيد اداري وتوطئة فطية وانت طال امدها فسمى في افراز ما ينسب افرازه آملا ان تستمر الحكومة على هذه الخطى في كل زيادة حتى يتم لها الفوز. ولم يحقق الوالي في مسعاه لانه اتفق الشيخ منصور [باشا] الراشد الكرمي بافراز السماوة بما يشعبها وبشارتها للاحاقها بلوا. ولقد فعل واستد المشيخة الى الشيخ منصور [باشا] على هذا الوجه ثم وقعت حوادث اسفرت عن استيلاء الجنود الثمانية على سوق الشيوخ فاطار هذا الشيخ الى الرضوخ لارادة الوالي ورضي بان يفرض من دبرته ما وضع امر (٣) ونرى حسين باشا (من الامراء العسكريين الشماليين) قائم مقام سوق الشيوخ في ١٤ شعبان سنة ١٢٧٢هـ (١٨٥٥م) وللمنتفق شيخا (٤) اخاه الشيخ منصور [باشا] بنفسه. وفي تلك السنة ايضا عينت الحكومة السيد داود افندي السمني مدرسا

(١) تقويم وقايح العدد ٤٥٣ في ٧ رمضان سنة ١٢٦٧هـ (٢) تقويم وقايح العدد ٤٧٣ في ذي الحجة سنة ١٢٦٨هـ (٣) عن مسودة ارسالة بالتركية لسليمان فائق ك ابن كتحدا بغداد سابقا الحاج طالب انما وهي في تاريخ المنتفق ومنها مؤلفها عن لسان غيره كما قبل برسالته المعنوية: «بغداد كواه من حكومتك تسايابه امر لخدمته دالر رساله» طبع الاستانة سنة ١٢٩٢هـ (١٨٧٥م) وقد نسبها لي ثلاث وهو انه نعم قائم ليد وكن بلولف وفيها المرحوم السيد محمود الالوسي في اخطه الى الاستانة وقد ذكره في كتابه غرائب الاغتراب طبع بغداد سنة ١٣٢٧ ص ٤٤ وقد علق عليه الطبع عدة اسطر وقات ان وفاته كانت سنة ١٣١٤هـ (١٨٩٦م) (٤) عن صور مكاتب الوالي ذن كتبها في ذلك العهد

ومفتيا في المنتفق (١) مما يدل على انها توت تثبيت قدميها لتبقى نافذة الكلمة في تلك الديار .

ولما جاء بغداد الوالي عمر باشا السردار في ٥ رجب سنة ١٢٧٤هـ (٢) (١٨٥٧م) طمع من جهة بشجاعته وقوة حكومته ومن جهة اخرى خاف على صحة الجنود المرابطة في سوق الشيوخ لرداءة هوائها ومائها ووخامتها فجرد تلك القصة من الجنود (٣) فاعاد بذلك الى آل سعدون ما كانوا يتمنون الرجوع اليه . ومع هذا فانه بسعي الفتردار مخلص اقدني لم يعد الى المنتفق الموضع المقررة (٣) . وبين لي ان هذا الوالي تحرى له مخرجا ليبقي مسحة مما كان قد فعله سلفه فوجدناه في تسمية الشيخ منصور [باشا] قائم مقام (٤) المنتفق مع منح الحكومة ايام رتبة مدير الاصطبل العار (٥) مع لقب بك . وقد سجلت سالتلحة (تقويم سنوي) الحكومة الصادرة في الاستانة لسنة ١٢٧٦هـ (١٨٥٩م) ان الشيخ منصور بك [باشا] هو قائم مقام اللواء المنتفق وانه من اصحاب هذه الرتبة وهذا اللقب وان ركز اللواء هو سوق الشيوخ .

ويظهر لي ان المنتفق قد استأثروا من هذا التطور فان قائمهم الحادي يقول:

يا ابو علي (٦) الموردة (٧) اميرنا (٨) صاير مدير (٩)

وإذا مثلنا بين اميتنا المنتفق فمرفنا انهم جميعهم عشائر وعماير فان علينا ان نعلم انهم كانوا يجهلون وجود ادارة تصلح شؤونهم غير ادارة المشيخة التي

(١) كتاب قرة العين في تاريخ الجزيرة والمراق والتهرين لابنه الفاضل محمد رشيد اقدني طبع في يومية سنة ١٣٢٥ من ١٢٥ .

(٢) عن تدمير في ذلك العهد (٣) رسالة سليمان فائق بك (٤) كان يطلق تعبير «قائم مقام» في ذلك العهد على اغلب حكام الالوية الادارين وبمذالك اطلق على جميعهم كلمة «منصرف» (٥) كانت من الرتب لللكية السيفية وهي تقابل رتبة قائم المقام العسكري الا ان الاخيرة تتقدمها وكان قد اجري تسبق في تقديم بعض الرتب وتأخير بعضها كما ورد في تقويم وقائع في العدد ٣٦٧ للورخ ١٥ ربيع الاول سنة ١٢٦٤هـ (١٨٤٧م) (٦) كنية من اسمه ناصر وهنا هو ناصر [باشا] اخو الشيخ منصور [باشا] (٧) المقدم على الحرب الحات عليها (٨) يريد به الشيخ منصور بك [باشا] (٩) اشارة الى هذه الرتبة . واني لاصبر لتسلم سماحي البيت الثاني .

القوها منذ نومة الأظفار ارتأنا عن الآباء والأجداد وانهم كانوا مستسلمين رضاه وطوعا للبقاء على ما وضعه أسلافهم فلا يخامر بالهم تغيير ما اعتادوا وإن تقم بعضهم أو أغلبهم أحيانا على الشيخ في تصرفه في شؤونهم. وحالتهم تسمى بالاحتفاظهم بكثير من العوائد والأخلاق القديمة التي لم تفعل فيها الأيام شيئا يذكر .

وفي سنة ١٢٧٧هـ (١٨٦٠م) في عهد الوالي توفيق باشا جرت المزايدة بين الراغبين في المشيخة الشيخ منصور بك [باشا] وبين الشيخ بندر الناصر الثامر فأسندت المشيخة إلى الأخير منهما في ٢٠ شوال لمدة ثلاث سنوات بيدل سنوي قدره ٤٩٠٠ كيس (١) مع أفران جديد من تلك الديار ، وذلك المفروض هو أبو الحبيب وباب سليمان في أنحاء البصرة وشطيرة العمارة (٢) ، وغادر الشيخ بندر بغداد في ٢٨ من ذلك الشهر راكبا سفينة شرعية وطريقه على الكوت (كوت العمارة ولا تقل كوت الأمارات) بالفراف (٣) ويظهر أن الشيخ بندر كان يسر بتسميته قائم مقام بدليل أن والذي كل كما كتبه عنون كتابه بمبالي : « صاحب العزة قائم مقام المنتفق بندر بك »

ولما جاء محمد نامق باشا واليا للمرة الثانية ودخل بغداد في ٣ شوال سنة ١٢٧٨هـ (٤) (١٨٦١م) ارتأى أنه قد حان الوقت لانقضاء المشيخة فواتقه على ذلك الشيخ منصور بك [باشا] فأسند إليه الوالي وظيفته قائم مقام المنتفق على أن تدار شؤون العراق أسوة بقية الألوية وعين بحاسبا الجواه سليمان فائق بك (٥) فقامت إليه . وكان تعيين قائم المقام يوم الخميس صباح جمادى الأولى سنة ١٢٨٠هـ (١٨٦٣م) وهو يومئذ في بغداد ومعها أخوه الشيخ ناصر [باشا] والشيخ بندر الذي توفي في اليوم التالي بالحمل فدفن في مقبرة الشيخ عمر (٣) السهروردي . وبعد أن شغص قائم المقام منصور بك [باشا] إلى المنتفق عارض الشيخ ناصر [باشا] في الأمر في تلك الديار معارضي سليمان فائق بك إلى أن يغادرها فأرأ

[١] الكيس هنا خمسمائة قرش أي خمس أيرات ذهباً أو نحوها [راجع لغة العرب ٥٧٦:٤ و ٢٦:٥] [٢] مكاتب والذي ، ويقال لشطيرة العمارة قلعة صالح أيضا [٣] مكاتب والذي [٤] عن تلويح في ذلك العهد [٥] رسالة سليمان فائق بك

منها وكان قد اقام في سوق الشيوخ نحو شهرين (١) قصم ناهق باشا على ان يستولي على تلك الانعام عنوة غير ان برقية واقته من الالاستانة تأمر بان يجيز الفيلق وينتظر الامر لهمة . حالت دون تحقيق ما كان قد عزم عليه . فاضطر الى التساهل فاستبد المشيخة الى الشيخ فهد [باشا] العلي الثامر (٢) سنة ١٢٢٨هـ [٣] (١٨٦٣م) ودامت مشيخته الى شعبان سنة ١٢٨٣هـ (٤) (١٨٦٦) فاستندت الى الشيخ ناصر [باشا] بموجب شرطامة [٥] باللغة العربية مؤرخة في اول ايلول سنة ١٢٨٢ ايلولية [٦] (١٣ ايلول ١٨٦٦م) محتومة بالختم الشخصي الخاص بفقردار ايلة بغداد

[١] سليمان فائق بك وغيره [٢] سليمان فائق بك [٣] عن بحث جاء في سورة الدعوى كان قد اقامها سنة ١٢٩٣هـ [١٨٧٥م] هدى باشا في محكمة تجارة بغداد على رويين ويوسف ابني مير ابن داود . ووكيل المدعي الحاج ابراهيم المنديل والوكيل من المدعي عليه رفائيل ياغجي الذي كانت مهنته وكالة الدعوى . [٤] مكاتب والذي والاعلام المذكور ويؤيد تاريخ سنة ١٢٨٣ موافقة مضمون رسالة سليمان بك لمكتوبين من ناهق باشا مؤرخين في شعبان سنة ١٢٨٣هـ بحث فيما الى [الشيخ] ناصر [باشا] يستقدمه الى بغداد . ولقد عين بعد ذلك فهد باشا متصرفا في الديوانية في حجازي الاخرى سنة ١٢٨٦هـ ثم انفصل عن المتصرفية في ذي القعدة من تلك السنة (الزوراء عدد ١٦ : ٢٢ حجازي الاخرى سنة ١٢٨٦هـ [١٨٩٩م] وعدد ٣٧: ٢٨ ذي القعدة) [٥] وقيل في آخرها ضبطامة وهي كلمة مترادفة [٦] كانت الحكومة العثمانية قديما تعتبر في بعض الشؤون المالية رأسا للسنة اول ما رت بالحساب الشرقي وتعرف سنتها بعد سنة الهجرة القمرية وتوسعت في سنة ١٢٠٥هـ [١٧٩٠م] في تميم هذه القاعدة في مثل هذه الشؤون ثم في سنة ١٢٥٦هـ [١٨٤٠م] عدلت عن قاعدتها السابقة في امر عدد السنين وعدت هذه السنة الاخيرة مبدأ لها لا يتغير في عدد سنيتها فعدت تعتبر السنة كما يعتبرها اهل الحساب الشمسي الشرقي وشرعت تضيف سنة على سنيتها السابقة كما حدثت مازت (مختصا عن «تاريخ جودت» المؤرخ التركي المجلد ٦ وعن «تقويم احقاب» بالتركية لحسن تحسين طبع الالاستانة في سنة ١٣١٧هـ او بعدها) وكان يقال لهذه السنة رومية نسبة الى الروم الذين اخذت عنهم الحكومة الحساب الشمسي او

«عبدالنافع غفت» وفي وسطها الجملة التركية «موجبنا دستور العمل طوئلق» وهي مكتوبة بخط ديواني مؤرخة في ٣ شعبان سنة ١٢٨٤ [١٨٦٦م] مع إشارة وتوقيع خاصين بالمشير نامق باشا والي بغداد. ومفاد الجملة: «لتتخذ الشرطنامة» دستورا للعمل «اي لعمل بها».

ومضمون الشرطنامة انه لما كانت مدة «التزام» [١] مقاطعات ديرة المنتفق» قد انتهت وجب وضعها في المزايدة بعد افراز بعض المقاطعات المجاورة للبصرة فقرر المجلس الكبير بحضور حضرة المشيرية [٢] بفراز المقاطعات السعادية: الفياضية [الفياضي] والعامية وبوسفان وكوت الفرنجي وكباس [الكباسي] الكبير وكباس [الكباسي] الصغير وجزيرة العين وريان وجبارات وكيان [بكلف عربية] وباغات [٣] الصفارية [٤] مع توابعها واواحقها بحدودها المعلومة» ووافق هذا

مالية لانهم يريدون بها انها وضعت لحساب المال. او مارية لابتنائها في مارت. واما السنة الايلولية فقد جاء عنها في كاشن خلفاء في حوارث سنة ١٠٩٢ [١٦٨١م] ان والي بغداد الوزير ابراهيم باشا استأذن السلطان بان يعتبر اول ايلول [شرقي] رأسا للسنة في شؤون المقاطعات ليمنع تداخل المحصولات بعضها في بعض وهو امر يخل بحال الامناء والرعايا لتداخل الشهور العربية [القمريّة] في الرومية فصدر فرمان مجزا للوالي اتخذه هذه الاصول. وكان اول ايلول [شرقي] موافقا لليوم التاسع من رمضان ١٠٩٢ هـ.

ونظرا لما رأينا في هذا الالتزام يظهر ان الحكومة لم تصرف عن اعتبار اول ايلول رأسا للسنة في شؤون الالتزامات ولا سيما في التزامات المحصولات الارضية إلا بعد مجيء مدحت باشا. ولا يزال الزراع اليوم يحسبون مواسمهم في الزراعة تبعاً للحساب الشمسي الشرقي غير معتدين صحة الحساب الغربي الغريغوري.

[١] اتعهد فردا وجماعة للحكومة بمال معلوم لقاء احوالها حقوقها او احوالها مدقمة لونه
[٢] والي والمشير نامق باشا [٣] بساتن [٤] ووردت اسما هذه المقاطعات في
مقالة البصرة وانبهارها لمعالي باش اعلي [٤٠: ٥٧ و ١٢٥]

المجلس على حط وتنزيل بدلاتها السنوية البالغة ٢٢٥ و ٦١٥ غرشا من بدل السنة ١٢٨١ وهو ٦٦ ر. ١٦٦٦ ر. ٣ فوضت مقاصد ديرة المنتفق في الزيادة مع استثناء تلك المقاطعات التي شرط افرازها وضم ١٨٢٥ - ١٧٧٤ غرشا على الباقي من المطروح منه «شيخ شايخ المنتفق صاحب [كفنا] النجابة الشيخ ناصر [باشا] آل سعدون» وبعد انقطاع الرغبات اضيف على المجموع ٢٠٨ ر. ٤٧ غروش وكسر عن رسم خرج باب [١] والدلايل فبلغ البدل السنوي ٨٧٥ ر. ٢٣٣٨ ر. ٤ غرشا وبنتيجة الحساب بلغ بدل السنوات الثلاث التي تبدي من اول ايلول سنة ١٢٨٢ ايلول ١٨٦٦ م] وتنتهي في غاية آب سنة ١٢٨٥ [١٨٦٩ م] ٢٤٥ ر. ١٦٠ ر. ١٣ غرشا وقد حول المبلغ في الشرطانما ايضا الى اكياس فبلغ عددها ٣٣ ر. ٢٦ كيسا و ١٢٥ غرشا واحيلت «مقاطعات ديرة المنتفق» بالاكياس المذكورة الى الشيخ ناصر [باشا] بكفالة راشد آل سعدون [٢] وظاهر آل سعدون على ان يرفع المبلغ الى اللجنة في بغداد بتفاسيط معلومة وفوض الشيخ في التصرف في «جميع عائدات و واردات و رسومات عشائر المنتفق على المعتاد الجاري سابقا . و شرط عليه انه « اذا احدث رسما جديدا نضلة عن الرسوم المتعاملة الجاريه » تسألها الحكومة إعادة ما اخذ على هذه الصورة لاصحابه . و اذا تدخل بدل التزام سنة في سنة اخرى فالحكومة تحبب في فسح الالتزام او في مقاضاة الفائض وفقا للنظام . واعطى الشيخ هذه الشرطانما

[١] كتب هذا التمييز في الشرطانما بصورة خرج باب او خرج باب فيظهر انهم كانوا يلفظونها باضافة فارسية لخلو الباب من ال التعريف . وكان يقال لدار الحكومة تاج او الباب او الباب العالي بين العوام ومثاله الحكومة مجازا وهناك وظيفة اسمياً «باب عرب» [فتح العرب ٣: ١٤٤] وحاشية الفصل الفرنسي ريمون Raymond على كتاب رحلة المستر ريج Riche البريطاني الى خرائب بابل ص ١٨٨ والكتاب مطبوع في باريس سنة ١٨١٨ ومن هذا بين ان المخرج الذي نحن بعدد وضع اما للحكومة اضافة الى مالها واما ان الموظف « باب عرب » كان يتقاضاه مباشرة في وقت من الاوقات ثم مزجه الحكومة بمالها لقاء راتب كانت تدفعه الى من هو موظف بباب عرب .

[٢] هو غير والد الشيخ ناصر [باشا]

